S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1994/80
25 January 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام بشأن الحالة في أبخازيا، جورجيا

١ - وافق مجلس الأمن، بموجب قراره ٨٨١ (١٩٩٣) المتخذ في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، على استمرار وجود بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في جورجيا، وهي بعثة صغيرة، حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، بالولاية المؤقتة التالية:

(أ) مداومة الاتصالات مع كلا جانبي النزاع والوحدات العسكرية التابعة للاتحاد الروسي؛

(ب) رصد الحالة وتقديم التقارير الى المقر، مع الاشارة بصورة خاصة الى أية تطورات تتصل بجهود الأمم المتحدة الرامية الى ايجاد تسوية سلمية شاملة.

٢ - وقرر المجلس أيضا أنه لا تمدد للبعثة الى ما بعد ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ إلا إذا قدم الأمين العام تقريرا الى المجلس يفيد بإحراز تقدم أساسي باتجاه تنفيذ التدابير الرامية الى اقامة سلم دائم أو بأن من شأن إطالة أمد ولاية البعثة أن يخدم عملية السلم. وطلب المجلس مني، بين أمور أخرى، أن أقدم تقريرا عن أنشطة البعثة قبل أواخر كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

٣ - وأفدت، في رسالتي المؤرخة ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ الموجهة الى رئيس مجلس الأمن (S/26901)، أن مذكرة التفاهم التي وقعها أطراف الصراع في جنيف في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، تظهر تقدما مشجعا نحو إقرار سلم دائم في المنطقة. وقد طلبت من المجلس إذنا طارئا بوزع ٥٠ مراقبا اضافيا من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين (اضافة الى الـ ٥ الموجودين حاليا)، مع عدد صغير من موظفي الدعم المدنيين. وأشرت الى أنه لتعزيز بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في جورجيا بهذا الشكل يجعل البعثة أقدر على التأكد من الأوضاع الفعلية على الطبيعة، وأقدر على التخطيط والإعداد لمزيد من التوسع، إذا اقتضت ذلك الجولة التالية من المفاوضات التي من المقرر أن تبدأ في ١١ كانون الثاني/يناير.

٤ - وبالقرار ٨٩٢ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، أذن مجلس الأمن بالوزع المرحلي لما لا يزيد على ٥٠ مراقبا عسكريا اضافيا الى بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في جورجيا وطلب مني إبلاغ

250194 250194 94-04146

المجلس بمهام المراقبين الجدد بما يتجاوز المراقبين العشرة المشار اليهم في رسالتي (S/26901). وأعرب المجلس أيضا عن رغبته في استعراض الولاية الحالية للبعثة مع مراعاة أي تقدم يحرز عن طريق تعزيز التوصل الى تسوية سياسية شاملة، وفي ضوء تقريري الذي يلزم تقديمه في أواخر كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وأشار المجلس الى أن هذا التقرير ينبغي أن يغطي، فيما يغطيه، الأنشطة المحددة التي ستضطلع بها البعثة. وامكانات البعثة، وتكاليفها المتوقعة، وذلك في ضوء الواقع الميداني وحالة وسير المفاوضات.

ألف - الجهود السياسية

٥ - في أعقاب توقيع مذكرة التفاهم المؤرخة ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ (S/26875)، ترأس مبعوثي الخاص الى جورجيا، السفير ادوارد برونر، جولة ثانية من المفاوضات في جنيف في الفترة من ١١ الى ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. واشترك فيها طرفا الصراع، والاتحاد الروسي بوصفه طرفا تيسيريا، وممثل لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. كما اشترك فيها أيضا ممثلون لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٦ - وفي ١٣ كانون الثاني/يناير وقع ممثلو الطرفين الابخازي والجورجي على بلاغ، أحيل فيما بعد الى مجلس الأمن بواسطة حكومة جورجيا (S/1994/32). وفي اليوم التالي، ١٤ كانون الثاني/يناير، تابع ممثلو الطرفين مناقشاتهم حول مشروع اتفاق رباعي الأطراف بشأن عودة المواطنين أعدته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويوفر هذا الاتفاق الأساس لاجراء ترتيبات مفصلة للعودة الطوعية للاجئين والمشردين الى أمكنة اقامتهم الدائمة في أبخازيا. ومن المتوقع أن يتم توقيع هذا الاتفاق قبل نهاية كانون الثاني/يناير من الطرفين ومن ممثلي الاتحاد الروسي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٧ - وأشير في البلاغ أنه يجري تنفيذ معظم أحكام مذكرة التفاهم. وقد جرى تبادل للأسرى على أساس "الجميع مقابل الجميع"؛ وقام ممثلو مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بزيارة أولى تمهيدية، وفي يومي ١٥ و ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ عقد في موسكو اجتماع لفريق الخبراء لإعداد توصيات بشأن المركز السياسي لأبخازيا. بيد أنه في نفس الوقت تابعت جماعات مسلحة لا تخضع للسيطرة القيام بأعمال النهب والعنف، ولم تبدأ بعد أعمال التفتيش عن المفقودين والمتوفين نتيجة للقتال الذي دار في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣.

٨ - وأعاد كل من الجانبين تأكيد التزامه بعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد الجانب الآخر. ووافق الجانبان أيضا على أن وزع عملية كاملة لحفظ السلم في أبخازيا سيؤدي الى تعزيز تهيئة الظروف الملائمة لإحراز مزيد من التقدم نحو التوصل الى تسوية سلمية والتنفيذ العملي للاتفاقات. وأدليا ببيانات

اضافية تتعلق بالأوجه العسكرية التي سأناقشها أدناه في الفرع الخاص ببعثة الأمم المتحدة للمراقبة في جورجيا من هذا التقرير.

٩ - ويدرك الطرفان مثلما جاء في البيان أن الهدف الأول هو التوصل الى تسوية سياسية شاملة للنزاع وأن جميع الجهود المبذولة هي بمثابة مساهمات في تحقيق هذه التسوية. وعقد الاجتماع الأول للخبراء لمناقشة المسائل المتعلقة بالمركز السياسي لأبخازيا، في موسكو يومي ١٥ و ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، وسيعقبه اجتماع ثان يعقد في موسكو اعتبارا من ٨ شباط/فبراير ١٩٩٤.

١٠ - ومن أجل التأكيد على أهمية مسألة تحديد مركز سياسي لإبخازيا يكون مقبولا من الطرفين، فقد تضمن البلاغ مناشدة من الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الروسي الى الطرفين أن يتصرفا من منطلق ضرورة مراعاة حرمة السلامة الاقليمية لجورجيا والتأمين الكامل لمصالح جميع السكان المتعددي الجنسية في أبخازيا باعتبار أن هاتين المسألتين هما المبدآن الأساسيان لأية تسوية شاملة. وبالنيابة عني قام وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد ماراك غولدنغ الذي حضر الجولة الثانية من المفاوضات بلفت انتباه قادة جورجيا وأبخازيا الى هذه النقطة أيضا، بصورة شخصية.

١١ - وتم الاتفاق في البلاغ على أن الجولة الثالثة من المفاوضات ستعقد في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٤ في موسكو أو جنيف.

١٢ - وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، في باريس، تباحثت مع صاحب السعادة، السيد ادوارد شيفاردنازه، رئيس الدولة لجمهورية جورجيا، بشأن الحالة في أبخازيا على نحو مستفيض. وخلال هذه المباحثات حثني بشدة على التوصية بزيادة تواجد الأمم المتحدة العسكريين في أبخازيا في أقرب وقت ممكن.

باء - اللاجئون والمشردون

١٣ - تعتقد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن هناك زهاء ٣٠٠ ألف شخص فروا من أبخازيا نتيجة للقتال منهم من هو مشرد الآن في أماكن أخرى من جورجيا أو لاجئ في بلدان أخرى. وحدثت بالفعل حالات عودة عفوية قليلة لكنه لا يوجد لغاية الآن ما يكفي من الأمن الذي يشجع على عودة الناس عامة. وفي الوقت نفسه، فإن وجود حوالي ٢٥٠ ألف مشرد داخل جورجيا يؤدي إلى خلق مشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية كبيرة. وتتصاعد الضغوط فيما بين المشردين والمطرودين على العودة إلى ديارهم.

١٤ - وترى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وأنا أشاطرها هذا الرأي، أن عودة اللاجئين والمشردين مرهونة بإعادة الطمأنينة إلى نفوس المدنيين في أبخازيا. ورغم أن استعادة القانون والنظام المدنيين هي بالدرجة الأولى من مهمات سلطات الشرطة المحلية، فإنه لا يمكن في ظل الظروف الراهنة توقع توفر قناعة لدى اللاجئين والمشردين بأنهم لن يكونوا عرضة لهجمات انتقامية ولحوادث عنف أخرى. ولعل تواجد طرف ثالث بشكل كبير يساعد على تخفيف الخوف وعلى توفير قدر من الشعور بالأمن. ولقد سجل طرفا النزاع في بلاغهما المؤرخ ١٣ كانون الثاني/يناير طلبهما إلى الأمم المتحدة والاتحاد الروسي أن يساعدا في تهيئة المناخ الآمن المفضي إلى عودة اللاجئين والمشردين.

١٥ - وتحقيقا لهذه الغاية، وافق طرفا النزاع على إنشاء لجنة خاصة معنية باللاجئين تتألف من الطرفين والأمم المتحدة (أي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) والاتحاد الروسي، تبدأ عملها في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وعلاوة على ذلك، اتفق الطرفان على أن يبدأ في ١٠ شباط/فبراير تنفيذ عملية العودة إلى أبخازيا على مراحل وإلى منطقة غالي القريبة من نهر إنغوري كخطوة أولى. وإذا ما أريد أن يشرع بهذا العمل بنجاح، وأن تكون مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قادرة على التشجيع على عودة الناس إلى ديارهم، فمن الضروري اتخاذ خطوات مبكرة لتهدئة الوضع الداخلي. ويرى الطرفان، ويؤيدهما الاتحاد الروسي بهذا الرأي، أن أفضل طريقة لتحقيق هذا الهدف هي ادخال قوة عسكرية تابعة لطرف ثالث إلى المنطقة.

١٦ - ورغم تحديد تواريخ معينة في البلاغ، فإن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أوضحت خلال المباحثات أن التقدم في عودة اللاجئين مرهون بتهيئة ظروف أمنية مناسبة أولا.

جيم - المسائل الاقتصادية

١٧ - أعرب الطرفان الجورجي والأبخازي في بلاغهما عن اهتمامهما بأن يجري في موعد لا يتعدى ١٥ شباط/فبراير إنشاء لجنة دولية لتساعد في الإنعاش الاقتصادي لأبخازيا بمشاركة المنظمات الدولية والوطنية. ويجب أن يكون في رأس أولوياتها، حسبما جاء في البلاغ، اصلاح المرافق الحيوية ومرافق النقل والاتصالات والمطارات والجسور والأنفاق.

دال - بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا والمسائل العسكرية

١٨ - ناشد الطرفان مجلس الأمن أن يأذن لدى استعراضه قريبا لأنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا بإجراء توسيع ملائم لولاية البعثة بحيث تشمل، من بين أمور أخرى، إسناد مهمة "مراقبة عدم استئناف الأعمال العدائية" في منطقة النزاع إلى البعثة. ويتابع البلاغ في الجزء ذي الصلة منه القول:

"... وما زال الطرفان يحبذان وزع قوات للأمم المتحدة لحفظ السلم أو ما تأذن به الأمم المتحدة من قوات أخرى، في منطقة النزاع، وأعربا عن موافقتهما على استخدام وحدة عسكرية روسية كجزء من هذه القوات.

"وفي غضون خمسة أيام من وزع عدد إضافي من المراقبين الدوليين في منطقة النزاع، وفقا لقرار من مجلس الأمن، وبعد وصول قوات حفظ السلم يقوم الطرفان بسحب جميع الوحدات المسلحة، بأسلحتها ومعداتها العسكرية، من نهر إنغوري وغيره من الخطوط التي يحتمل أن تجري فيها مواجهة نشطة في منطقة النزاع إلى مسافة يحددها الضباط الذين يتولون قيادة قوات حفظ السلم وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، وذلك بموافقة الطرفين. وسيقوم المراقبون الدوليون وقوات حفظ السلم في نفس الوقت بدخول المناطق التي تتشكل على هذا النحو.

"وسيجري نزع سلاح وانسحاب كاملان لجميع أنواع وحدات المتطوعين والأفراد المشتركين في النزاع. ويسمح للمراقبين الدوليين بإجراء عمليات تفتيش عند نقاط العبور على نهر بسو".

١٩ - وما تزال واجبات وأنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا مقتصرة على الولاية المبينة في الفقرة ١ أعلاه. ومن مكان تواجدها في سوخومي اضطلعت بعثة المراقبين التي يبلغ قوامها في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠ مراقبا عسكريا بدوريات متنقلة في معظم أرجاء أبخازيا. وأجرت اتصالات مع الوحدات العسكرية المحلية وكان تواجدها موضع ترحيب من السكان المتبقين بصفة عامة. ورفعت تقارير يومية إلى مقر الأمم المتحدة في نيويورك عن الحالة سواء عما تقوم به من أنشطة عسكرية أو عن الاتصالات التي تجريها مع السلطات السياسية الأبخازية. وحضر كبير المراقبين العسكريين العميد جون هفيديغارد (الدانمرك) عملية تبادل أسرى الحرب التي جرت يوم ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

٢٠ - إلا أن بعثة المراقبين، بالنظر لكونها غير مسلحة، لم تتمكن من العمل بحرية في منطقة نهر إنغوري ومنطقة غالي بسبب انعدام الأمن الناشئ عن تجوال العصابات غير الخاضعة للسيطرة وبسبب قرب خطوط المواجهة المحتملة بعضها من بعض. وبالرغم من وجود اتفاق ضمني على وقف إطلاق النار بين الطرفين منذ القتال الذي نشب بينهما في أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، تجدر الإشارة إلى أنه ليس هناك اتفاق رسمي لوقف إطلاق النار فيما عدا مذكرة التفاهم المؤرخة ١ كانون الأول/ديسمبر التي أعلن فيها الطرفان عن التزامهما بعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد الطرف الآخر.

هاء - ملاحظات

٢١ - تعود جذور هذا النزاع إلى عهد بعيد. والتوصل إلى تسوية شاملة لهذا النزاع ليس سهل المنال. علاوة على ذلك، فإن القتال وانتهاكات حقوق الإنسان وعمليات النهب وتدمير الممتلكات التي جرت على نطاق واسع منذ عام ١٩٩٢ خلقت عداء عميقا بين الطرفين. لذا، لا غرابة أن تستغرق المفاوضات على تحديد مركز سياسي مقبول لأبخازيا ردحا من الزمن. وإذا وضعنا في الاعتبار نشوب قتال ضار في آب/اغسطس ١٩٩٢ وتجدده مرتين منذئذ، فإن وقف إطلاق النار الحالي الذي لا يقوم على اتفاق مكتوب، سريع الزوال. وبغية تلافي نشوب نزاع آخر، ورغبة في تهيئة مناخ موات لتقديم معونة إنسانية وتسهيل العودة إلى الوطن، وفي إقامة سلم دائم، اعتقد أن من المستصوب إطالة أمد تواجد الأمم المتحدة هناك. كما وضعت في اعتباري لدى توصلي إلى هذا القرار أن حالات التوتر والنزاع التي توجد في الدول المستقلة حديثا التابعة للاتحاد السوفياتي سابقا تنطوي على أهمية بالغة بالنسبة للاستقرار الإقليمي والسلم والأمن الدوليين. وتستحق اهتمام الأمم المتحدة على غرار الحالات الموجودة في المناطق الأخرى.

٢٢ - واذا قرر مجلس الأمن، في ظل هذه الظروف، استصواب تواجد عسكري دولي أكبر للقيام في آن واحد بتوطيد وقف اطلاق النار وخلق الظروف لعودة اللاجئين والمشردين، فان ذلك التواجد يمكن أن يأخذ عددا من الأشكال الممكنة. وقد نوقش على وجه الخصوص أشكال هذا التواجد مع ممثلي الخاص ومع مجموعة من الدول الأعضاء التي قدمت نفسها بوصفها من "أصدقاء جورجيا". ويتمثل هذان الخياران فيما يلي:

(أ) الخيار ١ - يمكن أن ينشئ المجلس قوة تقليدية للأمم المتحدة لحفظ السلم، تحت قيادة وسيطرة الأمم المتحدة، لتعمل في البداية في مناطق اقليم غالي ونهري أنغوري وبسو بغية القيام بالفصل الفعال بين القوات، ورصد نزع السلاح وانسحاب الوحدات المسلحة، والعمل من خلال تواجدها المحايد في منطقة غالي على خلق ظروف من شأنها أن تفضي الى عودة اللاجئين والمشردين. وقد عمم الاتحاد الروسي بصورة غير رسمية اقتراحا يرمي الى انشاء عملية من هذا القبيل. وحسابه الأولي هو أن هذه

القوة قد تناهز ٥٠٠ ٢ جندي، لكي تكون فعالة. ووفقا للممارسة الاعتيادية للأمم المتحدة، فان هذه القوة ستكون متعددة الجنسيات ولن يساهم أي بلد بما يزيد على ثلث قوتها.

(ب) الخيار ٢ - يمكن أن يأذن المجلس بقوة عسكرية متعددة الجنسيات، دون أن تكون تحت قيادة الأمم المتحدة، وتتكون من وحدات توفرها الدول الأعضاء المعنية، بما فيها الاتحاد الروسي، للقيام بالمهام المبينة في الخيار ١ أعلاه. وستظل بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في جورجيا وتوكل اليها مهام رصد عمليات القوة المتعددة الجنسيات، وتكون ادارة الاتصال بالسلطات المحلية في ابخازيا ومراقبة التطورات بعين المكان. ولتمكين بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في جورجيا من القيام بهذه المهام، سيتطلب الأمر أن تقوم البلدان المساهمة في القوة المتعددة الجنسيات بتزويد الأمم المتحدة بالمعلومات عن مفهوم عمليات تلك القوة، وقيادتها، وهياكل السلطة فيها، ووزعها، وقواعد اشتباكها وما الى ذلك. ومما لا شك فيه أن خصائص القوة المتعددة الجنسيات ستعكس مبادئ ما شاكلها من قوات داخل منطقة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والمبينة في مقررات مجلس روما لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المؤرخة ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ (S/26843)، أي احترام السيادة والسلامة الاقليمية، ورضى الأطراف، والحياد، والطابع المتعدد الجنسيات، والولاية الواضحة والشفافية، وإقامة صلة متكاملة بالعملية السياسية الرامية الى حل النزاع، ووضع خطة للانسحاب المنتظم. وسيتوقف حجم بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في جورجيا، في اطار هذا الخيار بصفة أساسية، على وزع وأنشطة القوة المتعددة الجنسيات. ويفيد التقدير الأولي بأنه ستكون ثمة حاجة الى ما يناهز ٢٠٠ مراقب عسكري، معززين بالدعم المدني الضروري.

٢٣ - وأشار مجلس الأمن بوضوح في القرار ٨٨١ (١٩٩٣) الى أن موقفه من جهود الأمم المتحدة لحفظ السلم في ابخازيا يتوقف الى حد كبير على مدى ما تحرزه من تقدم نحو إيجاد تسوية سياسية. وقد ظل هذا التقدم حتى الآن محدودا، رغم كون المباحثات المباشرة بين الأطراف تعتبر خطوة هامة الى الأمام. ويتمثل الوضع الحالي في أن الجانب الجورجي قد أعلن استعداده للنظر في مسألة منح استقلال ذاتي واسع لأبخازيا في اطار الوحدة الاقليمية لجورجيا. وقد لفت مبعوثي الخاص وزملاؤه انتباه الجانبين الى المجموعة الواسعة من الخيارات الموجودة للوصول الى ترتيب من هذا القبيل. غير أن الجانب الأبخازي لا يرغب حتى الآن في قبول هذه الامكانية وما فتئت قيادته تلح على الاستقلال التام. وفي أثناء المفاوضات، صرح مبعوثي الخاص بوضوح، وأيده في ذلك ممثلو الاتحاد الروسي ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، أن الاعتراف الدولي لن يمنح لأي كيان يسعى الى تغيير الحدود الدولية بالقوة. ومن جهة أخرى، ستحظى بالدعم الدولي التام أي تسوية يتفاوض بشأنها بحرية وترتكز على الاستقلال الذاتي لأبخازيا وتحظى بالموافقة في استفتاء يجري تحت رقابة دولية، بمجرد عودة السكان السابقين على اختلاف أجناسهم الى ديارهم.

٢٤ - وفي ظل هذه الظروف، أوصي بأن يقرر المجلس الابقاء على بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في جورجيا، بولايتها الحالية وقوامها المكون من ٥٥ مراقبا، لفترة محددة الى غاية ١٥ آذار/مارس ١٩٩٤، لاتاحة الوقت من أجل اجراء المزيد من المشاورات، ولاسيما اتاحة الوقت للطرفين كي يثبتا رغبتهما في إحراز تقدم ملموس بشأن المسائل السياسية. والتمديد الى غاية ١٥ آذار/مارس ١٩٩٤ سيمكن مجلس الأمن من اتخاذ ما يلزم من قرارات بشأن مستقبل حفظ السلم من جانب الأمم المتحدة في أبخازيا على ضوء نتائج الجولة الثالثة من المفاوضات، التي ستبدأ في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٤. وسأقدم، في أقرب وقت ممكن، اضافة لهذا التقرير تبين الآثار المالية المترتبة على تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في جورجيا.

٢٥ - وعلى ضوء مباحثاتي مع السيد شيفرنادزي في باريس، أصدرت تعليماتي الى مساعدي للقيام، مع رئيس المراقبين العسكريين في بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في جورجيا، استكشاف ما اذا كان بالامكان الاستعمال الفعال لزيادة اضافية في حجم البعثة بما يتجاوز ٥٥ مراقبا. وفي حالة ما اذا ثبت أن هذه المهمة يمكن أن تكون مجدية، فإني قد أرغب في توصية المجلس بإقرار زيادة من هذا القبيل.

٢٦ - واني، إذ أرجئ اصدار توصية موضوعية، أدرك في آن واحد هشاشة وقف اطلاق النار الحالي وما ترتب عليها من تأخير في الشروع في العودة المنظمة للاجئين والمشردين. ولذلك فانني أناشد الجانبين كليهما أن يلتزما أقصى درجة من ضبط النفس، وأن يبدآ المباحثات الموضوعية بشأن المركز السياسي المقبل لأبخازيا، في الاجتماع التقني الذي سيعقد في موسكو في ٨ شباط/فبراير وفي الجولة الثالثة من المفاوضات في وقت لاحق من ذلك الشهر. وغير خاف على أن بوسعي أن أعول أيضا على الاتحاد الروسي الذي له قوات منتشرة في أبخازيا. ليبذل قصارى جهده لضمان الحفاظ على الظروف السليمة خلال هذه المرحلة الانتقالية. وفي هذا السياق أود أن أسجل تقديري لما قدمته الحكومة الروسية فعلا من تعاون ودعم لمبعوثي الخاص في جهوده الرامية الى مساعدة الطرفين على التوصل الى تسوية دائمة لنزاعهما.

- - - - -